ماهية المؤسسة الاقتصادية

تعريف علم الاقتصاد: يُعرف بأنه ذلك العلم الاجتماعي الذي يُعنى بدراسة المشكلة التي تنشأ من وجود حاجات ورغبات متعددة للإنسان مقابل موارد وإمكانات محدودة نسبيا لإشباعها.

أطلق على تلك الوضعية بالمشكلة الاقتصادية، حيث تتركز على ثلاث مفاهيم هي:

- محدودية الموارد.
- تعدد الحاجات وتجددها.
- إدارة الحلول الممكنة للموارد المحدودة لإشباع الحاجات المتنوعة والمتعددة وهو صميم عمل الاقتصاد.

واستخدم المصطلح اليوناني OIKNOMOS للدلالة على قانون المنزل أو اقتصاد المنزل، حيث ذكر أرسطو أنّ OIK معناها المنزل، وNOMOS تعني قانون. أي القوانين والنظريات التي تنظم اقتصاد الأسرة.

وأطلق في البداية مصطلح Economie على طريقة تنظيم وإدارة شؤون الأسرة، ثم شمل مجموع العلاقات المادية الداخلية والخارجية للأمم، أي القوانين التي تنظم اقتصاد الدولة.

وعلى مر الأزمنة والحضارات أخذ مصطلح الاقتصاد عدة تعاريف، وقد عرّف الاقتصادي ساموبلسون الاقتصاد بأنه دراسة للكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف السلع على مدى الزمن وكيفية توزيع هذه السلع على مختلف الأراد والجماعات في المجتمع بغرض الاستهلاك الحاضر والمستقبلي.

ولفهم القوانين والأسس التي يتحرك بها الاقتصاد، تمت دراسة هذا الأخير من منهاج علمي يطلق عليه التحليل الاقتصادي، وقد ميّز الباحثون بين أسلوبين للتحليل الاقتصادي نشأت من خلالها منظورين مختلفين للتعامل مع مفهوم الاقتصاد ووهما النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية.

ولحل المشكلة الاقتصادية سعت المجتمعات نحو ذلك من خلال أفكار واتجهات وطرق وقوانين تختلف من دولة إلى أخرى ومن فكر إلى آخر وينطوي ذلك على مفهوم النظام الاقتصادي.

ويعرّف النظام الاقتصادي بأنه: مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد ومؤسسات المجتمع والتي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي وتحدد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها.

ويتحدد أي نظام اقتصادي بأربع علائق أساسية عناصر النظام الاقتصادي وهي: المذهب الاقتصادي، قوى الإنتاج، علاقات الإنتاج، علاقات التوزيع.

النظام الاقتصادي في أي دولة يمثل أحد العوامل التي تؤثر على ممارسة الأعمال فيها، أي على كيفية عمل المؤسسات الاقتصادية. فمثلا ارتفاع درجة التدخل الحكومي في القطاع الاقتصادي

إن الهدف من النظام الاقتصادي هو يؤسس لحل المشكلة الاقتصادية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

ماذا ننتج؟ أي السلع والخدمات كما ونوعا التي يحتاجها المجتمع.

كيف ننتج؟ كيف ينتج المجتمع الإنتاج الممكن والمرغوب به، بما يتماشى وطبيعة العملية الإنتاجية.

لمن ننتج؟ أي على من سنوزع السلع والخدمات وعلى أي أساس تتم عملية التوزيع؟

ويمكن التفرقة بين أنواع عدة للأنظمة الاقتصادية وهي: نظام الاقتصاد الرأسمالي، النظام الاشتراكي والنظام الإسلامي.

تعريف المؤسسة الاقتصادية:

من الصعب العثور على تعريف موحد لمصطلح المؤسسة الاقتصادية نظرا للطبيعة المعقدة لها والمراحل التاريخية التي مر بها المفهوم، والأنظمة الاقتصادية التي عرف في ظلها المفهوم فالمؤسسة تختلف مثلا في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي.

من جهة أخرى هناك عدة مصطلحات تستخدم بالترادف للدلالة على المؤسسة الاقتصادية، المنظمة، المنشأة، المقاولة، الشركة،

وكذلك ونظرا للطبيعة المعقدة والمركبة للمؤسسة لفهمها نحتاج إلى تعريفها كوحدة مهيكلة للإنتاج والتوزيع، كخلية اجتماعية وسياسية وكمركز للقرارات الاقتصادية وكمجموعة إنسانية، لا نستطيع أن ندرك المؤسسة دون إدراك تلك المقاربات.

من التعاريف نجد: المؤسسة هي تنظيم اقتصادي ذو طبيعة قانونية محددة، تملك وسائل بشرية، مالية، مادية يتم تجميعها لإنتاج السلع والخدمات الموجهة للبيع في السوق من أجل تحقيق ربح.

تعرف المؤسسة أيضا كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية والمالية والمادية والمعرفية بغية خلق قيمة مضافة حسب أهدافها في نطاق زماني ومكاني.

والمؤسسة حسب بيرو هي منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستخدم رؤوس أموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفته.

المؤسسة هي منظمة اقتصادية تعمل على توليد الثروة وتوزيع الدخل.

والمؤسسة حسب دادي عدون: هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل إنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه وتبعا لحجم ونوع نشاطه.

المؤسسة كنظام تقني:

النظام يعني مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة فيما بينها، تقوم في مجموعها بنشاطات تشترك أو تصب في هدف مشترك، ويمكن تعريف النظام بأنه مجموعة عناصر في تفاعل ديناميكي ومبني على هدف.

والمؤسسة من هذا المنظور، هي نظام تقني اقتصادي يتكون من مجموعة من الوسائل التقنية المادية، بهدف استعمالها في إنتاج وتقديم منتوجات وخدمات وذلك بالجمع والتنسيق بين تلك الوسائل.

إن المقاربة النظامية في فهم المؤسسة الاقتصادية تتطلب إدراك مختلف العناصر التي تتفاعل فيما بينها، ولإدراكها أكثر نذكرها فيما يلي:

المدخلات: وهي كل العناصر الداخلة إلى النظام والآتية من المحيط الخارجي، وتتمثل أساسا في عناصر ومستلزمات الإنتاج من مواد أولية وتقنية مالية وموارد بشرية وكل ما يتعلق بالتسيير والتنظيم.

التحويل أو الطريقة: وهي كل المراحل والخطوات التي تجري على المدخلات في النظام كالإنتاج ومعالجة المعلومات ومختلف الأنشطة والعمليات التي يمكن أن تتم داخل المؤسسة من اتصال وقيادة، وتحفيز ورقابة وتطوير وغيرها كثير، وتخضع هذه الأنشطة لقواعد وقوانين تحددها طبيعة النظام من ناحية ونوعية الموارد وخصائصها من ناحية أخرى.

المخرجات: وهو ناتج عملية التحويل التي قام بها النظام، وبالنسبة للمؤسسةالمخرجات هي السلع والخدمات الناتجة عن عملية الإنتاج.

الهدف: هي مجموع الأهداف التي أخذتها المؤسسة على عاتقها، وتريد تحقيقها، والتي بسببها أنشئ النظام أو المؤسسة. (لا يوجد نظام بدون غاية).

العلاقات: يصبح النظام شيئا كليا بتكامل وحداته وترابط بين أجزائه، والمقصود هنا تجميع نتائج وأنشطة الأنظمة الفرعية للنظام، وتحقيق التفاعل بين تلك العلاقات المتبادلة والمتداخلة فيما بينها.

البيئة: لا يمكن فهم المؤسسة بعيدة عن بيئتها أو محيطها لذلك تعتبر البيئة عنصرا هاما لفهم المؤسسة كنظام يتفاعل أجزاؤه الواحد مع الآخر.

التغذية العكسية أو المرتدة: وهي نعبر عن الآثار الارتدادية العائدة إلى النظام أي من المحيد إلى النظام وتكون في شكل معلومات تعكس إلى حد ما تناسب آلية النظام مع المحيط الذي وجهت له مخرجات النظام. قد تكون تغذية عكسية حول وجود أخطاء أو عيوب في السلع والخدمات وبالتالي ستخدمها النظام في إجراء التصحيحات.

ويمكن القول أن المؤسسة عبارة عن نظام مفتوح على المحيط وهي مكونة من مجموعة من الأنظمة الفرعية أو الجزئية وعادة المؤسسة كنظام مكونة من أنظمة جزئية على نظام العمليات، نظام المعلومات ونظام للقرار.

نموذج المؤسسة كنظام تقني متفاعل

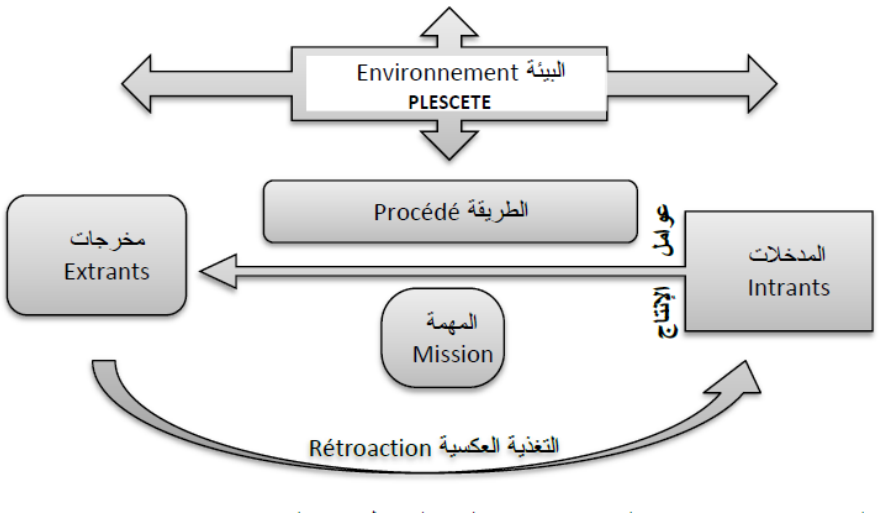

وعليه خصائص المؤسسة وفق مقاربة النظام هي:

الترابط: المؤسسة ترتبط بمجموعة من العلاقات مع محيطها.

التعقيد: تتكون المؤسسة من مجموعة من النظم الفرعية ذات الاعتماد المتبادل والأهداف المحددة.

الديناميكية: المؤسسة نظام ديناميكي يتغير ويتطور باستمرار لتحقيق العديد من الأهداف.

الانفتاح: المؤسسة نظام مفتوح على محيطها وهذا يعني أنها تؤثر وتتأثر به، لذلك فهي علاقة تفاعلية تبادلية.

خصائص المؤسسة الاقتصادية

المؤسسة مركز للإنتاج أو التحويل: وهي الوظيفة الأساسية للمؤسسة والتي معناها تحويل عناصر الإنتاج إلى سلع وخدمات يتم تبادلها مع السوق.

المؤسسة كمركز للتوزيع: حيث يتم توزيع العوائد والأرباح (عوائد عناصر الإنتاج) على الرواتب والأجور، مستحقات الإيجار، تسديد الضرائب، تسديد الفوائد البنوك، دفع مستحقات الموردين، توزيع الأرباح على الملاك، دفع أقساط التأمينات ....

المؤسسة كمركز للحياة الاجتماعية: المؤسسة مكان يجتمع فيه الأفراد ويعملون بشكل جماعي من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة، وهذا كفيل بترسيخ العديد من المظاهر الاجتماعية مثل الصراع التنظيمي، الرضا الوظيفي ....

المؤسسة كمركز للقرارات: يتم اتخاذ العديد من القرارات التي تضمن استمرارية المؤسسة ونجاحها، وهذه القرارات تتعلق بكمية الإنتاج، نوع المنتجات، أسعار المنتجات، آليات التوزيع، شراء الموارد الأولية، دفع الرواتب ...

المؤسسة شبكة للمعلومات: حيث أن اتخاذ القرارات يتطلب نظام معلومات من مصادر مختلفة من داخل المؤسسة ومن خارجها.

أهداف المؤسسة الاقتصادية

تختلف الأهداف من مؤسسة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى طبيعة نشاط المؤسسة وغايات مسيريها وملاكها، ويمكن تقديمها كالتالي:

الأهداف الاقتصادية:

تحقيق الربح: هو الهدف الرئيسي للمؤسسة، وعليها تحقيق مستوى معين من الربح يضمن لها توسيع رأس مالها من أجل تمويل نموها وتوسيع نشاطاتها، حيث أن قدرتها على الحفاظ على تحقيق الربح بانتظام واستمرار يعتبر مؤشر على جودة تسييرها.

تحقيق متطلبات المجتمع: إن المؤسسات من خلال إنتاج السلع أو الخدمات وبيعها فهي تغطي طلبات واحتياجات المجتمع الموجودة فيه، وعليه يمكن القول أنها تحقق هدفين في آن واحد وهما تغطية احتياجات المجتمع وتحقيق الأرباح.

عقلنة الإنتاج: من خلال ضمان الاستخدام الأمثل والرشيد لمواردها تتم عقلنة الإنتاج، حيث تعتمد المؤسسة على التخطيط الجيد والدقيق لعمليات الإنتاج والتوزيع والرقابة المستمرة لبرامج التنفيذ.

الأهداف الاجتماعية: تشمل الأهداف التالية:

ضمان مستوى مقبول من الأجور، أول من يستفيد من نشاط المؤسسة هم عماله، إذ يتقاضون أجورا مقابل أدائهم للعمل داخل المؤسسة، وهذا المقابل مضمون للعمال شرعا وقانونا وعرفا. غير أن الأجور ترتفع وتنخفض حسب طبيعة المؤسسة وحسب النظام الاقتصادي والنمو الاقتصادي، مستوى المعيشة للمجتمع، وأحيانا تدخل الدولة كأن تضمن الحد الأدنى للأجر الذي ينبغي أن يتقاضاه العامل.

تحسين مستوى المعيشة للعمال: إن التطور السريع للمجتمعات يؤدي إلى تزايد الحاجيات وتغير الأذواق وهذا ما يؤدي إلى تنويع الإنتاج وتوفير إمكانيات مالية ومادية أكثر للعامل من جهة وللمؤسسات من جهة أخرى.

إقامة أنماط استهلاكية: يمكن للمؤسسات التأثير على العادات الاستهلاكية للمجتمع وذلك من خلال تقديم منتجات جديدة أو التأثير في أذواقهم من خلال الدعاية والإعلان. وهذه العادات قد تكون إيجابية أو عادات سلبية.

الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: من خلال الروابط المهنية وعلاقات العمل يتقوى مجتمع العمال، وهذا بدوره يعزز التعاون والاستمرارية داخل المؤسسة ويساهم في تحقيق أهدافها.

توفير التأمينات والمرافق للعمال: كالتأمين الصحي، التأمين ضد الحوادث، تأمين التقاعد، التعاونيات، المساكن الوظيفية.

الأهداف التكنولوجية: اهتمام المؤسسة بالبحث والتطوير يدعم نجاحها ويساهم في نهضة الدول من خلال الاختراعات والتقدم التكنولوجي الذي تساعد وتساهم في تقديمه.

من جهة أخرى يمكن النظر للمؤسسة كمتعامل اقتصادي له **التزامات اتجاه** مجموعات داخلية وخارجية وينبغي الوفاء بها وهذه المجموعات هي:

- ✓ **الملاك**: لا يقتصر هدف الملاك في تعظيم الربح بل يمتد ليشمل أهداف تتعلق بالمحيط وخدمة الصالح العام وتحسين الظروف المعيشية للعمال.
- ✓ **الزبائن**: من بين المجموعات التي تهتم بها المؤسسة هي الزبائن حيث يتم من خلالهم تحديد قيمة الإنتاج على أساس سعر البيع الذي يقبلونه أو يرفضونه، وتتحدد أهداف المؤسسة تجاه الزبائن عن طريق العوامل الآتية :النشاط، السعر، النوعية، آجال التسليم، والخدمات ما بعد البيع.
- ✓ **السلطات العمومية**: ويتعلق الأمر هنا ببعض الالتزامات التي يجب أن تخضع لها المؤسسة، وتجعل تحقيق أهدافها مرهون بتطبيق هذه الالتزامات منها الإطار القانوني الذي يحكم المؤسسة سواء تعلق الأمر بالقوانين الوطنية أو الدولية، احترام حقوق العمال وهذا طبقا لما جاءت به بعض المدارس التنظيمية التي تلت المدرسة الكلاسيكية، والامتثال إلى بعض الضغوطات التي تنادي بها مجموعات المحيط خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تنتج مواد كيماوية أو مواد سامة.

✓ **العمال**: إن مستقبل المؤسسة وبلوغ أهدافها مرهون بمهارات عمالها، فالعامل الذي يكتسب خبرة طوال السنوات التي قضاها في المؤسسة لا يمكن استبداله بسهولة، خاصة في تلك التي تتمتع بتقنيات عالية في عملية الإنتاج، أو بصفة خاصة تلك التي تعتمد على فكر وذكاء العمال. فمعرفة العمال تكون ما يسمى برأسمال المعرفة الذي يصعب حقيقة تقييمه كباقي عناصر أصول المؤسسة، ولا يمكن الإحساس بفعاليته إلا بفقدانه، وأي تصرف إيجابي تجاه العمال يؤدي إلى تخفيض التكاليف، احترام أجال التسليم، وتحسين النوعية، وذلك بجعل العامل يحس بأنه جزء لا يتجزأ من هذه المؤسسة.

✓ **الموردون**: يشكل الموردون المصدر الخارجي لموارد المؤسسة،(سواء كانت موارد مادية، مالية، أو بشري). فالموارد المادية تتمثل في الاستثمارات والسلع التي يمكن للمؤسسة أن تحصل عليها دون أن تدفع ثمنها فورا، بالتالي يمكن لها استغلالها والحصول على عوائد تسمح بتسديد ثمنها وتحقيق ربح للمؤسسة. أما الموارد المالية فتتمثل في القروض الطويلة، المتوسطة وقصيرة الأجل التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها؛ وأما بخصوص الموارد البشرية فالمقصود هنا المقاولة من الباطن التي تمكن المؤسسة من رفع رقم أعمالها وبالتالي من أرباحها.

الظهور والتطور التاريخي للمؤسسة الاقتصادية

نتيجة لعدة تطورات وتغيرات متواصلة ومتوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية أخذت المؤسسة الاقتصادية عدة أشكال عكست تطورها وصولا إلى ما هي عليه اليوم، وهذه الأشكال مرتبة كما يلي:

1- **الإنتاج الأسري البسيط**: كان الإنتاج في هذه المرحلة بدائيا فقط لتلبية حاجاته الأولية من ماء، مسكن ملبس، مأكل، بالتالي كان يعتمد على الزراعة بشكل أساسي إضافة إلى الحرف اليدوية البسيطة، ولم تكن هناك تبادلات تجارية واسعة، كما غلبت المقايضة في تبادل الأدوات البسيطة والمنتجات الحرفية والزراعية، وقد تميزت هذه المرحلة أيضا بالسيطرة الإقطاعية في الريف واستغلال الأسر في الفلاحة، وأهم الحرف اليدوية التي كانت سائدة آنذاك التجارة، الحدادة، الدباغة، صناعة الجلود والنسيج، وبازدياد عدد الأفراد وتوفر عوامل التحرر انتقل النشاط بالتدرج من الطابع القروي إلى الطابع الحضري، وتحرر العمال من الحقول والفلاحة إلى ممارسة بعض الحرف.

2- **الوحدات الحرفية:** بتحرر العمال أو الفلاحين وتكوينهم لتجمعات سكانية حضرية ارتفع الطلب على المنتجات الحرفية، وهنا ظهر عمال مستقلون في منازلهم، ومن ثم انتقل العمل إلى محلات وورشات تجمع أصحاب الحرف المتشابهة تحت إشراف كبيرهم أو رئيسهم، واتسعت لتظهر في شكل وحدات حرفية، لكن الإشراف في هذه الورشات أخذ الطابع الوراثي، أما باقي العمال (الصناع) فلا تتم ترقيتهم إلى رؤساء للورشات، بالتالي أصبح الصناع عمالا أجراء ومن هنا نشأت جمعية العمال لحماية حقوقهم (نشأت في القرن 17 وهي أصل النقابات الحالية)، ومع التغيرات التي سبقت الثورة الثقافية والصناعية في أوروبا بدأت هذه الوحدات الحرفية بالتلاشي، خاصة عندما ظهر حرفيون مستقلون ينافسون هذه الوحدات الحرفية، وخروج الصناع عن الانضباط الجماعي نظرا للصعوبات التي يفرضها عليهم رؤساء الورشات، كما أن رؤساء هذه الوحدات الحرفية حولوا التجمعات الحرفية إلى تجمعات تجارية بعد ثرائهم، إضافة إلى الدور الذي لعبه ظهور طبقة الوسطاء التجار الذين يحددون للحرفيين مواصفات المنتجات التي يرغبون فيها، كما ظهرت عملية تخزين السلع وبيعها بالجملة ما أدى إلى ثراء طبقة التجار وهي التي أسهمت فيما بعد في الانقلاب الصناعي بأوروبا.

3- **النظام المنزلي للحرف:** اعتمد التجار الرأسماليون في هذه المرحلة على عدة أساليب لكسب الثروة فبالإضافة إلى التعامل المباشر مع الحرفيين، قاموا بتموين الأفراد في منازلهم بكل ما يحتاجونه على أن يقدموا لهم في المقابل سلعا بالمواصفات التي يطلبونها، وقد شاع هذا الأسلوب لدى الأسر الريفية التي كانت تعتمد على الإنتاج المنزلي للحرف إضافة إلى نشاطها الفلاحي لتغطية حاجتها، وتميزت هذه المرحلة بزيادة نفوذ التجار على الحرفيين على اعتبار أنهم أصحاب وسائل ومواد العمل، أما الحرفيون فلا يملكون سوى عملهم.

4- **المانيفاكتورة Manifacture:** تعتبر الشكل الأولى للمصنع، إذ أنها تقوم على استعمال أدوات بدائية يدوية، وتخضع مختلف العمليات الإنتاجية فيها إلى صاحبها وليس للحرفيين كما كان في المراحل السابقة، ويقتصر دورهم على تنفيذ أوامر التاجر، وقد أخذت المانيفاكتورة شكلين:

الشكل الأول: يجمع عددا من الحرفيين في حرفة معينة، يقومون بجزء معين من مجموع مراحل عملية الإنتاج.

الشكل الثاني: يجمع عددا من الحرفيين ذوي حرف مختلفة يساهم كل منهم في تحقيق المنتوج.

5- **المؤسسة الصناعية الآلية:** لقد عانت المانيفاكتورة من عدم انضباط العمال، لأنهم اعتادوا على العمل لصالحهم بالشروط التي تناسبهم من حيث الإنتاجية أو توقيت العمل، ما تسبب في الهجرات المتتالية منها، إضافة إلى التطورات السريعة والاكتشافات العلمية الصناعية والاختراعات التقنية، من هنا بدأت المؤسسة الصناعية الآلية بالظهور وتميزت باستعمال الآلات واستعمال الفحم والطاقة التجارية، مما زاد من المردودية والإدارة المحكمة للعمال، كما تميزت أيضا بتطور الجهاز المصرفي والشركات التجارية والملاحية وبازدياد النمو الديموغرافي واتساع السوق والإحتكارات، وكذا الحركات الإستعمارية التي ساهمت في ظهور مؤسسات كبرى على مستوى عدة دول.

6- **المؤسسة الحديثة:** بعد انتهاء الحربين العالميتين وخاصة بعد مخطط مارشال، تم الاعتماد على المعلوماتية واستعمال الطاقة الشمسية، الكهربائية، الذرية، وازدياد تكتل المؤسسات للمحافظة على مصالحها التي أصبحت مهددة من المنافسة الشديدة، فظهرت المؤسسات العملاقة في عدة أشكال: شركات متعددة الجنسيات، الكارتل (تحالف إحتكاري)، التروست (عمليات اندماج واستحواذ)، الشركات القابضة أو الهولدينغ (**هي شركة مساهمة مالية ينحصر نشاطها في تملك حصص من رأسمال شركات أخرى تعمل في قطاعات الاقتصاد المختلفة، على أن تبلغ هذه الحصص القدر الكافي من أجل السيطرة على الشركات التابعة عبر التحكم في مجالس إدارتها وتحديد توجهاتها الكبرى**) وغيرها.